

Kamel Terchi | كمال طيرشي*

عرض كتاب:

الدراسات المستقبلية: الأسس الشرعية والمعرفية والمنهجية لاستشراف المستقبل

Book Review:

Future Studies: The Legal, Epistemological and Methodological
Foundations of Future Foresight

المؤلف: فؤاد بلمودن Fouad Belmouadden

الكتاب: الدراسات المستقبلية: الأسس الشرعية والمعرفية والمنهجية لاستشراف المستقبل

الناشر: المركز الثقافي العربي ومؤمنون بلا حدود - بيروت والرباط

سنة النشر: 2013

عدد الصفحات: 240 صفحة

يروم هذا الكتاب المساهمة في الجهد المفاهيمي والتوضيحي للدراسات المستقبلية في العالم العربي والإسلامي عمومًا، وإحقاق الرؤية الحسيفة للتراكمية العلمية المستمرة. ولذلك فقد اقترن جوهر الكتاب بالسعي لبيان مفهوم استشراف المستقبل، واكتناه دلالاته المعرفية، وتوضيح المنحى الاستكشافي فيه بين قائلٍ بفئنة هذا المفهوم، وقائلٍ آخر بعلميته، وقائلٍ ثالث بشقّه الفلسفي والمنهاجي، ومن ثمّ تأصيل الأسس الإبيستيمولوجية والمنهجية لاستشراف المستقبل، بالإضافة إلى ما يسميه مؤلف الكتاب أسسها الشرعية، وكان ختامه تأكيدًا لحاجة الأمة العربية الإسلامية لمثل هذه الدراسات الاستشرافية.

وإذ يُحبذ المؤلف التعبير عن الدراسات المستقبلية عبر مفهوم "استشراف المستقبل"، فإنه يُعيط اللثام عن لغزئة هذا المفهوم بالرجوع إلى أصله اللغوي في لسان العرب، إذ يرد أنّ "تشرّف الشيء واستشرفه بمعنى وضع يده على حاجبه، كالذي يستظلّ من الشمس حتى يبصره ويستبينه"⁽¹⁾، وبذلك يكون الاستشراف محايثًا للتطلّع والنظر والتوقّع⁽²⁾. كما يُمايز الكاتب بين مصطلح علم المستقبل ومصطلح المستقبلية، اللذين كثيراً ما تختلط ترجمتهما العربية، مكنهًا بذلك مكامن الاختلاف بين المفهومين الاصطلاحيين. فكلمة مستقبلية يُرتجى منها تلك الحركة الفنية التي انجست في إيطاليا في بداية القرن العشرين، مع بيان مارينيتي ("المنيفستو المستقبلي")، ونشطت في شتى مناحي الوسط الفني، من رسمٍ ونحتٍ ومسرح... إلخ. أما علم المستقبل فهو علمٌ خاص بالتنبؤ بالأوضاع والأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، ويعتمد في دراسته على الاستقراء والاستنباط، ويخرج بعدها بالتأملات والتصورات والتمثّلات التي سيكون عليها المجتمع في الأجيال اللاحقة⁽³⁾.

وبعيدًا عن الجدل بشأن أصل التسمية وماهيتها، بمعنى هل يتعلّق الأمر بعلم أم فنّ أم فلسفة؟ فإنّ ما يهمنّا في الدراسات المستقبلية هو كونها دراسات ترسم خريطةً كلياوية للمستقبل، وتعمل على بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، كما تساعد على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ، وترشيد عمليات صنع القرار، وزيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل ورهاناته. مما يمنح للشعوب أريحية كبيرة في الممارسة الديمقراطية الفاعلة والتشاركية ويحفز فيهم الروح التفاؤلية بمنحى مستقبل واعد وعامر بالآمال، يساهم فيه المجموع في صنع القرارات وتقرير المصائر.

وفي عُقب هذه التأسيسات المفاهيمية، ينفّث الكتاب على الأسس والمنطلقات "الشرعية" لاستشراف المستقبل بدءًا من المنطلقات الاعتقادية التي تعتبر وفق شراح المستقبليات أقدم أمّاط الانهماج بالمستقبل والتنبؤ به. وينهل الباحث في هذا الصدد من معين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، مساوقًا

1 ابن منظور، لسان العرب، ج 9 (بيروت: دار صادر، 1997)، ص 171.

2 أحمد صدقي الدجاني، "الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج الإسلامي"، المستقبلية، العدد 2 (2001)، ص 22.

3 خلدون الشمعة، "سوسولوجيا المستقبل بين المستقبل والمستقبلية"، الفكر العربي، العدد 10 (نيسان/ أبريل 1979)، ص 21.

بين الاستشراف المستقبلي والتفاسير التأصيلية المتعاقبة بالرؤى التاريخية، سواءً عند أمم المسيحيين أو المسلمين، معتقداً ولو بصورة إرهابية مواربة بأن الانهماك بالمستقبل والاهتمام به لازم البشرية منذ ظهورها، وأنه عبر تاريخها الطويل كان القلق والخوف مما يخبئه المستقبل بالإضافة إلى الفضول وحب المعرفة بواعث قوية للتنبؤ بالمستقبل، وليبين أخيراً أمحاط تنبؤ الأمم الغابرة بدءاً بالنمط البدائي، والنمط الاعتقادي، والنمط التخيلي.

ويُجمل الكتاب المرتكزات المنهجية لدراسة المستقبلات في خمس نقاط، أولها دراسة "التغير"، معتبراً أنه ظاهرة مجسدة وصوررة دائمة ولها قيومية مثلى في الفكر الإنساني، بدءاً بالحضارات الغابرة إلى يومنا هذا. ويوضح فؤاد بلمودن أنه على الرغم من انهماك البشرية المبكر والديمومي به، فإن موضوع التغير قد عولج من مناحي وتمثلات متباينة، وذلك وفقاً للاتجاهات الفكرية السائدة في كل مجتمع عبر الدهور. أما الثانية فهي "أساليب التحليل" التي تنحو في دلالاتها اللغوية إلى التجزئة والتفكيك والعود إلى مكونات الجوهرانية ومؤلفاتها الصميمة، وهي تراوح بين الكمي والكيفي، وبيان صلاحية أيّ منهما للوصول إلى قدر فارق للدقة والصوابية والموضوعية. وقد أضحى في هذا الصدد من الشائع ترجيح كفة الكم على حساب الكيف في كثير من الأبحاث والدراسات السوسولوجية الراهنة على اعتبار أن قاعدة التكميم أكثر اختصاراً ودقة. أما المرتكزات المنهجية الأخرى لدراسة المستقبلات فهي على التوالي وفقاً للكاتب تحديد مستويات "الاتجاه"، الذي يعني في جوهره تكرارية الحدث باتساق ينبثق منه حمل ظاهرة ما على أن تأخذ نهجاً معيناً في تغييرها من حالة إلى أخرى؛ ثم "البُعد الزمني"، والذي يعني بالنسبة إلى الدراسات المستقبلية، سواءً كانت استكشافية أو معيارية أو هجينة، الحرص على تحديد مدى زمني لتنبؤاتها؛ ثم أخيراً "الكليانية"، ويقصد بها التركيز على النظام كله بدلاً من التركيز على جوانبه، من منطلق قاعدة أن الكل أكبر من مجموع الأجزاء، ومن ثم، تفكيك الظواهر وإعادة تركيبها ودراسة مناحيها التغيرية كل واحدة على حدة، ثم دراسة تأثير كل متغير في الآخر، ودرجة التفاعل بين المتغيرات (ص 18).

وتظل إحدى أهم مساهمات هذا الكتاب هي التأكيد على أن الهدف من وراء دراسة مناهج الدراسات المستقبلية ليس التعمق في المناحي المعرفية النظرية التي أثارها حقول العلوم السوسولوجية، ولا حتى الوقوف عند جدلية الكم والكيف، بل الوقوف على أهم التقنيات والأساليب الإجرائية المتداولة في حقل الدراسات المستقبلية، وأن هذه المناهج على اختلاف مناحيها، سواءً المعيارية أو الإرشادية أو الكيفية، تكمن قيمتها في كونها تمكّننا من حذق معالم الاتجاهات والقيمات السائدة للظواهر المدروسة، ومناحي ونوعية التحولات الفاعلة سوسولوجياً، ولزومية وشرط تبلورها وتجليها وكذلك احتمالاتها وامتداداتها. ثم يُبرز الكاتب أن خمس تقنيات تندرج تحت المناهج المعيارية، وهي "السيناريو"، الذي يصف وضعاً مستقبلياً ممكناً أو محتملاً أو مرغوباً فيه، و"الاستثارة الفكرية"، وهي تشجيع أكبر قدر ممكن من

الأفراد على طرح ما لديهم من أفكار مستقبلية بشأن موضوع معين، و"تحليل التدرج السببي"، الذي يركز على توظيف معطيات ما بعد البنيوية، و"التنبؤ الرجعي"، بوصفه أهم أساليب التنبؤ المعياري حيث يعمل على الإجابة عن سؤال "ما المطلوب مستقبلاً؟"، وأخيراً، تقنية "تمثيل الأدوار"، التي تتشابه معطياتها بأكثر قدر ممكن مع الواقع الفعلي.

وبعد أن يستعرض الكتاب هذه المناهج المعيارية الكيفية للدراسات المستقبلية وتقنياتها، يتناول المناهج الرياضية درساً وتحليلاً، معتبراً أن جمهور العلماء في هذا المجال يعتقد أن الأساليب الكمية بصورها المتباينة الرياضية والإحصائية أكثر دقة وإيجازاً وموضوعية في التوصيف، لما تحقّقه من إمكانية التعامل مع المتغيرات واللواحق الكمية بصورة تسنح باكتناه ما يمكن أن تنحو إليه السياسات المختلفة من نتائج على المدى الطويل (ص 147). ويبيّن الكاتب أن الأماط الكميّة تمتاز بغلبة الطابع التوصيفي، مع أنها قد لا تتوافق مع بعض الموضوعات والظواهر التي تتطلب استخداماً مكثفاً لأدوات التحليل المعياري، معتبراً أن الحاجة تطلّ ملحّة مع ذلك لاستخدام تقنيات التحليل الكمي خصوصاً في الموضوعات ذات المنحى الحسابي الرياضي، مثل قياس الدخل القومي ونسب تزايد السكان وحجم استهلاك الطاقة وغيرها.

ثمّ يعرج الكتاب عقب ذلك على التزايد الكبير والمستمر للدراسات المستقبلية الذي أدى إلى تعميق مجالات التداول لأساليبها وأماطها؛ إذ لم تعد هذه الدراسات منذ ستينيات القرن الماضي قاصرة ومرتهنة بالمجالات العسكرية والإستراتيجية، بل ذهبت بعيداً عن الجزئية والقطاعية في تمثيلها للمستقبل شيئاً فشيئاً؛ فظهرت كثير من الدراسات والتقارير المستشرقة للمستقبل في العالم الغربي تحرص كل الحرص على الدوام والاستمرارية وتتبنى خلفية أطول مدى لنشاطاتها. وفي هذا السياق، ظهرت النمذجة، وهي التي تهتم بمجمل التغيرات والتشابكات والتفاعلات، وتحاول التعبير بدقة عن كل الظواهر والديناميات؛ إذ لا تهمل العلاقات التي قامت في الماضي، ولا تهمل الأسباب الموضوعية التي تفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية⁽⁴⁾، والنموذج في جوهره هو بناء إستيمولوجي يُعتمد فيه إلى المحاكاة من خلال آلية عمل نسق معين واقعي، ويُولور من خلاله الخصائص البنيوية الرئيسة له؛ ويتمّ بناء النموذج من خلال الجمع بين الأدوات المنهجية الكمية والأدوات الكيفية.

ينحو بنا هذا السؤال المركزي في طرح فؤاد بلمودن نحوًا حثيثاً إلى محاولة تجلّي القيمة المرتجاة من وراء الدراسات الاستشرافية المستقبلية، بحكم إبراز مدى حاجة الأمة الإسلامية إلى الدراسات المستقبلية في جلب المنافع ودفع المضار، أو الاسترشاد بها في رسم الخطط وتحديد الأولويات واتخاذ القرارات. ومع ذلك، علينا التحفظ إزاء مثل هذا النمط من الدراسات؛ إذ ينبغي الاعتدال في الدراسة والتطلع إزاءها؛ فليست كثرة العناية بها وكثرة المراكز التي فتحت لها علامة صحة، بل هي علامة على مدى

4 إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 24.

فقدان الرؤية المستقبلية، ومن ثمّ الحاجة للعناية بالدراسات المستقبلية. ويؤكد الكاتب في هذا الصّد على أنّ أهمية هذه الدراسات تكمن في كونها تجعل من الأمم تتحكّم في مستقبلها، ومن دون هذا التخطيط والاستعداد، فإنّ النتيجة المؤكّدة هي الوقوع في المآسي والمحن على حين غلّفة، وكلما كثرت مراكز الدراسات المستقبلية ومؤسساتها، فإنّ ذلك يوّدي إلى استقرار الحياة في شتى مناحيها. وهو ما يقود فؤاد بلمودن إلى النهل من التراث الديني الإسلامي لبراداياات المناحي الاستشرافية المستقبلية، بدءاً من استعراض الرّؤى المستقبلية عند الأنبياء نوح ويوسف ومحمد عليهم السلام. وهو بذلك يضع يده على الضرورة بالنسبة إلى الأمة العربية الإسلامية، إن هي أرادت المساهمة بفاعلية في صنع المستقبل، أن تمتلك الخريطة الواضحة لهذا العالم الجديد، وتعبئة جهد الباحثين والخبراء، وإنهاض المراكز الإستراتيجية ومعاهد البحث العلمي ذات الاهتمام بمستقبلات العالم العربي والإسلامي، والاعتراف بأنّ إطار الدراسات المستقبلية يزداد الاهتمام به على نحو كبير، وبالخصوص في الدول المتطورة. والأمة العربية الإسلامية هي بذلك، وفقاً للكاتب، في أمسّ الحاجة إلى هذا النوع من الدراسات، ولكن شريطة الطرح الجاد والمثمر للتحوّلات العالمية الآتية والمستقبلية، والإحاطة بالمتغيّرات والتناقضات والصراعات في هذا العالم الكبير.

وأخيراً، يجدر بنا التنويه إلى أنّ هذا الكتاب يُساهم على وجه التأكيد في إثراء التراكم المعرفي في هذا الحقل من الدراسات، وفي التقويم العام لواقع الدراسات المستقبلية في العالم العربي والإسلامي الذي يجليّ الضعف والانحسار والمحدودية وغياب التشجيع على اقتحام الباحثين لهذا النوع من الدراسات الحيوية لنهضة الشعوب والأمم وتقدمها وازدهارها في هذا الوقت الذي تعصف المتغيّرات الداخلية والخارجية بكلّ الكيانات الصغيرة والضعيفة، بينما تتنازع إستراتيجيات القوى العظمى على تحسين وضع شعوبها في المستقبل.